www.14october.com

مجلس النواب يقف أمام إفرازات الأزمة السياسية التي يمر بها الوطن وتداعياتها الخطيرة

تشكيل لجنة من أعضاء المجلس لتقصي الحقائق في ما حصل من أحداث بمحافظة عدن

صنعاء / سبأ :

وقف مجلس النواب في جلستيه المنعقدتين يومي الاثنين والثلاثاء 28 فبراير و 1 مارس الجاري برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي أمام مجمل مظاهر وإفرازات الأزمة السياسية التي يمر بها الوطن وما أدت إليه من تداعيات خطيرة ومظاهر اتسمت بالعنف والتخريب وما أسفرت عنه من قتل لعدد من الأبرياء في محافظات عدن وتعز وأمانة العاصمة خلال الأيام الماضية.

وفي ضوء المناقشات التي أجراها المجلس حول ذلك أصدر البيان التالي:

أولا: يدين مجلس النواب وبشدة أحداث العنف التي حدثت في مدن عدن ، تعز وأمانة العاصمة، ويوجه المجلس الحكومة بسرعة التحري والتحقيق وإلقاء القبض على الجناة الذين ارتكبوا أعمال العنف والقتل والتخريب وإحالتهم إلى القضاء لمحاكمتهم وإنزال العقوبات الرادعة بحقهم.

ويترحم مجلس النواب على أرواح الضحايا الذين سقطوا في تلك الأحـداث، ويتقدم بأحر التعازي والمواساة لأسر الضحايا، ويوصي الحكومة اعتبار جميع القتلى الذين سقطوا خلال تلك المظاهرات شهداء واجب.

ثانيا: إن مجلس النواب بصفته ممثلا للشعب يرى أن التداعيات الأمنية الخطيرة التي حصلت خلال الأيام الماضية تشكل في معظمها إفرازات للازمة السياسية الراهنة وعليه فان المجلس يدعو قيادات العمل السياسي في المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وأحزاب اللقاء المشترك وشركائه إلى تحكيم العقل والبصيرة وتحمل المسؤولية التاريخية ورفع مصالح الشعب والوطن فوق كل اعتبار والابتعاد عن التمترس وراء وجهات النظر الضيقة التي أدت إلى نشوب الأزمة السياسية الراهنة.

وأكد المجلس أن الوطن وأزماته المتراكمة في الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية لا تتحمل مزيدا من الخلافات، الأمر الذي يستوجب الانصياع لصوت العقل والحكمة وتحمل المسؤولية والعودة فورا لمواصلة الحوار في ضوء المبادرات والتأكيدات التي قدمها فخامة الأخ رئيس الجمهورية حفظه الله والتزامه بالتداول السلمي للسلطة وعدم الترشح للانتخابات القادمة وعدم التوريث والالتزام بإجراء الإصلاحات الدستورية والقانونية بالتوافق وصولا إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة تؤدي إلى مشاركة كافة القوى السياسية في تحمل مسئوليتها تجاه الوطن واستقراره وأمنه.

ثالثا:« يهيب مجلس النواب بكافة الفعاليات والقوى السياسية من أحزاب وتنظيمات ومنظمات مجتمع مدني وقادة رأي من علماء ومفكرين ومثقفين وإعلاميين وشباب إدراك حجم التحديات التي تواجه الوطن وما تنذر به الأزمة السياسية الراهنة من مخاطر تؤدي إلى تمزيق الوحدة الوطنية وإهدار المقدرات الاقتصادية وتقويض الأمن والاستقرار والسلم الاجتماع».

ويدعو المجلس القوى والفعاليات الى الضغط وبقوة على قيادات الأحزاب السياسية ممثلة بالمؤتمر الشعبي العام وحلفائه وأحزاب اللقاء المشترك وشركائه بتحمل مسئوليتهم التاريخية والوطنية تجاه الوطن وسرعة مواصلة الحوار وصولا إلى وضع الحلول اللازمة لإنهاء الأزمة السياسية ووضع برنامج شامل للإصلاح.

كما يدعو المجلس الجميع إلى اخذ العبرة مما يجري في البلدان ذات الوضع الاقتصادي المشابه لليمن وبالتحديد ما يجري في الصومال، إذ أن حال اليمن سيكون ابعد مما يجري حاليا في مصر وتونس لان هذه الدول لديها قدرات اقتصادية تعينها على تحمل مثل هذه الأزمات.

أما الاقتصاد اليمني فأنه يعاني الكثير من الاختلالات وأن استمرار الأزمة سيؤدي إلى كارثة اقتصادية تزيد من حدة الفقر والبطالة وتعرض عموم الشعب اليمني إلى المحن.

رابعا: أن نواب الشعب يشعرون بالاعتزاز والفخر بأبنائهم من الشباب الذين قاموا بالاعتصامات والاحتجاجات السلمية التي تمت في بعض المدن اليمنية وهاهم قد أوصلوا أصواتهم إلى المؤسسات الدستورية وبهذا الصدد فان المجلس يوجه الحكومة بـان تعمل على الاستجابة للمطالب المشروعة للشباب.

ويدعو مجلس الـنـواب أبـنـاءه الشباب إلـى رفع الاعتصامات التي تؤجج الاحتقانات بحيث تتمكن الحكومة من العمل على تنفيذ تلك المطالب.

خامسا: يدعو كافة الإخوة نواب الشعب المنقطعين عن جلسات المجلس من أعضاء أحزاب اللقاء المشترك والمستقلين إلى العودة لمزاولة أعمالهم ومهامهم في المجلس، فهم في الأول والأخير ممثلون للشعب ومصالح الأمة في هذه المؤسسة الدستورية.

وأكـد أن انعقاد المجلس بكافة أعضائه يعزز من مكانته وقدرته في القيام بما يجب أن يقوم به من مهام في هذه المرحلة خاصة ما يتعلق بإجراء الإصلاحات السياسية والدستورية والقانونية والقيام بمتابعة البرامج الجادة في مكافحة الفساد وإصلاح جوانب الاختلالات الإدارية القائمة في مفاصل الدولة، بما يؤدي إلى تفعيل مبدأ الثواب والعقاب ، والله ولي التوفيق.

وكان المجلس اتخذ قرارا بتشكيل لجنة من بين أعضائه لتقصي الحقائق في ما حصل من احداث في محافظة عدن وتقديم تقرير بنتائج ذلك إلى المجلس.

وقد استهل المجلس جلسته أمس باستعراض محضر جلسته السابقة ووافق عليه وسيواصل أعماله اليوم الأربعاء.

البيان الصادر عن مجلس النواب تضمن:

إدانة أحداث العنف في مدن (عدن و تعز وأمانة العاصمة)

دعوة قيادات العمل السياسي في (المؤتمر) وحلفائه و(المشترك) وشركائه إلى رفع مصالح الشعب والوطن فوق كل اعتبار

توجيه الحكومة بالاستجابة للمطالب المشروعة للشباب والدعوة إلى رفع الاعتصامات

مطالبة نواب الشعب المنقطعين من (اللقاء المشترك) والمستقلين بالعودة لمزاولة أعمالهم في المجلس

مجلس الوزراء برئاسة مجور يستعرض عدداً من التقارير

صنعاء / سبأ:

واصل مجلس الوزراء اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور، حيث اطلع على التقرير السنوي للجنة العليا للمناقصات والمزايدات حول نشاطها للعام المنصرم 2010م.

واستعرض التقرير كافة البيانات و المعلومات عن أنشطة وفعاليات اللجنة وسير إجراءات المناقصات التي تندرج ضمن صلاحية اللجنة العليا فضلا عن الجهود المبذولة في انجاز كامل المنظومة التشريعية الرئيسية لأعمال المشتريات المتمثلة في اللائحة التنفيذية للقانون، والأدلة الإرشادية والوثائق النمطية.

وأوضح التقرير أن إجمالي عدد مشاريع المناقصات التي تم إقرارها خلال العام الماضي وفقا للإجراءات التنافسية وصل إلى 120 مشروعا بكلفة إجمالية 377 مليارا و 608 ملايين و 294 ألف ريال، منها حوالي 223 مليار ريال تمويل حكومي وأكثر من 154 ملياراً تمويل أجنبي.

وأشار إلى أن اللجنة أقرت إعادة إنزال 24 مشروعا في مناقصات عامة جديدة وفقا لأحكام قانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية بكلفة إجمالية 21 ملياراً و 876 مليوناً و 127 ألف ريال، منها 14 ملياراً و 192 مليوناً و 651 ألف ريال تمويل حكومي والباقي تمويل أجنبي..مبينا أن عدد وثائق المناقصات التي تم دراستها وإقرارها وصل إلى 262 وثيقة منها 130 بتمويل خارجي و132 تمويل أجنبي.

وتطرق التقرير إلى الأنشطة المنجزة في مجال تعزيز وبناء القدرات البشرية وذلك في إطار الخطة التدريبية للجنة العليا التي سوف تستمر حتى نهاية العام الحالي 2011م وتستهدف ألفاً و484 كادرا من أعضاء لجان المناقصات واللجان الفنية المساعدة لها في الوزارات والمحافظات والمؤسسات والهيئات والأجهزة الخاضعة لأحكام القانون.

وأوضح بهذا الخصوص أنه تم خلال العام المنصرم تنفيذ 5 دورات تدريبية لـ222 كادرا من المشتغلين في مجال المشتريات على تطبيق قانون المناقصات ولائحته التنفيذية وذلك تحت إشراف اللجنة العليا.

ولفت التقرير إلى مصادقة اللجنة العليا على توصيات اللجنة الخاصة بالقائمة السوداء بوزارة الأشغال العامة والطرق بإدراج ثلاثة مقاولين ضمن القائمة السوداء إلى غير ذلك من الأنشطة والفعاليات التي أنجزتها اللجنة العليا في إطار اختصاصاتها.

واشتمل التقرير على جملة من الملاحظات التي رصدتها اللجنة خلال العام الماضي في ما يخص خطوات وإجراءات وأساليب التخطيط لعمليات الشراء وإعداد خطة المشتريات والمناقصات والتأخر في تنفيذ عقود المشاريع وفقاً للبرامج الزمنية المحددة للتنفيذ فضلاً عن تأخر بعض الجهات في إعداد صيغ العقود النهائية ورفعها إلى اللجنة العليا للمصادقة عليها بصورتها النهائية طبقاً للقانون، إلى غير ذلك من الخطوات الإجرائية والفنية المرتبطة بهذا الجانب.

وخلص التقرير إلى مجموعة من التوصيات الكفيلة بتعزيز الأداء وتلافي أوجه القصور أينما وجدت في مختلف مفاصل المناقصات.

وأشاد مجلس الوزراء بالشفافية التي تسود أعمال اللجنة العليا والجهود التي تبذلها في تنفيذ مهامها القانونية بصورة مهنية وترجمة الأهداف المحددة في قانون المناقصات رقم (23) لسنة 2007م وفي المقدمة ما يتعلق بحماية المال العام والحفاظ على ممتلكات وأصول الدولة ومحاربة الفساد في أعمال المناقصات والمزايدات وكذا تأكيد العدالة والمساواة بين المتنافسين في المناقصات والمزايدات والنزاهة والشفافية والمساءلة، إضافة إلى الكفاءة الاقتصادية في أعمال المناقصات والمزايدات وغيرها من الأهداف المعززة لجهود مكافحة الفساد.

وشدد المجلس على جميع الجهات الخاضعة لأحكام قانون المناقصات الالتزام بوضع خطة سنوية لعمليات الشراء وإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية وذلك بإشراك الموظفين الملائمين والخبراء الفنيين والقانونيين والماليين بهدف تحديد الاحتياج على نحو واقعي وفي ضوء الإمكانات المالية المتاحة والعمل على إعداد وتسليم خطة المشتريات لمناقصات المشاريع التي تندرج كلفتها ضمن صلاحية اللجنة العليا في الموعد المحدد من قبل اللجنة.

وأكد المجلس أن على الجهات عدم إنزال أي مشروع ما لم يكن هناك اعتماد مالي مرصود باسم المشروع ضمن موازنة الجهة للسنة نفسها وتجنب تكرار المخالفات المبينة في الملاحظات المرفوعة من قبل اللجنة العليا.

كما شدد المجلس على استيفاء الوثائق والبيانات القانونية بحسب النماذج المحددة من قبل اللجنة وسرعة قيام الجهات بالرد على الاستفسارات والملاحظات المرفوعة من قبل اللجنة العليا.

وأكد المجلس أن على وزارة الأشغال العامة والطرق وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة استكمال إعداد وإصدار الوثائق النمطية للمواصفات العامة والدليل الإرشادي للمباني الحكومية والطرقات وأعمال الصرف الصحي.

كما أكد أن على وزارة الصناعة والتجارة وبالتنسيق مع الجهات المعنية إعداد وإصدار اللائحة الخاصة بتسجيل وتصنيف الموردين، ولائحة المواصفات العامة القياسية للتوريدات المختلفة إلى جانب قيام الهيئة العليا للرقابة على المناقصات ووزارة المالية بإعداد وإصدار اللائحة المنظمة لصرف الحوافز المالية لأعضاء لجان المناقصات واللجان الفنية المشكلة أو وحدات المشتريات الفنية المتخصصة ولائحة مستحقات بدل الإشراف على تنفيذ أعمال الأشغال وتكاليف أعمال الفحص والاستلام لأعمال التوريدات وتكاليف مراجعة مخرجات أعمال الخدمات الاستشارية.

واطلع المجلس على الآلية المقترحة من اللجنة الوزارية برئاسة وزير الخدمة المدنية والتأمينات لتنفيذ التوجيهات الرئاسية بشأن استيعاب 25 بالمائة من إجمالي طالبي العمل المسجلين لدى وزارة الخدمة المدنية والتأمينات حتى عام 2010م وذلك خلال العام 2011م .

وأكد المجلس الآلية المقترحة وكلف اللجنة بإعداد مشروع لائحة تنظم عملية الاستيعاب في ضوء الإجراءات التنفيذية لتوجيهات رئيس الجمهورية المقرة من قبل المجلس على ان تقدم اللجنة تقريرها إلى المجلس في الاجتماع القادم.

ووافق المجلس على مشروع القرار المقدم من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بشأن تنظيم مشاركة المجتمع في الخدمة الصحية التي تقدمها الإدارة العامة للصحة والسلامة المهنية بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومكاتبها في أمانة العاصمة والمحافظات وذلك استنادا إلى قرار المجلس رقم 15 لسنة 1999م بشأن تنظيم مشاركة المجتمع لدعم الخدمات والرعاية الصحية «علاجية، وقائية ،تأهيلية ».

ويهدف القرار إلى تطوير خدمات الصحة والسلامة المهنية من خلال مجموعة من الخطوات والإجراءات منها تحديد الكشوفات والفحوصات الطبية الأولية للعاملين في الجهاز الإداري للدولة والقطاعات العام والمختلط والخاص والعمال العرب والأجانب قبل التشغيل ومنحهم شهادة اللياقة الصحية التي تثبت أهليتهم وصلاحيتهم للعمل وكذلك الفحوصات الدورية بعد التشغيل ، فضلاً عن تكثيف التفتيش والنزول الميداني إلى المنشآت الصناعية والخدمية في مجال الصحة والسلامة المهنية لما من شأنه تأمين بيئة عمل آمنة لحماية العمال من مخاطر وإصابات العمل والأمراض المهنية ،إلى غير ذلك من الإجراءات المعززة لجوانب الصحة والسلامة المهنية.

واطلع المجلس على تقرير وزير الصناعة والتجارة بشأن فعاليات إشهار شركة تهامة لتطوير وتشغيل المنطقة الصناعية بالحديدة وذلك في إطار الخطوات التنفيذية الرامية إلى تطوير وتشغيل نواة هذه المنطقة الصناعية وتضمن التقرير المتطلبات المستقبلية المتعلقة بالتمويل للدراسات الاستثمارية لهذه المنطقة.

وأكد المجلس الدور الحيوي للمناطق الصناعية في خدمة الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل أمام العاطلين لا سيما الشباب منهم.

وأكد بهذا الخصوص أن على الجهات المعنية توفير التمويل اللازم لإعداد الدراسات الاستثمارية والترويجية والتشريعية التنظيمية لمشروع المنطقة الصناعية بالحديدة.

ووجه المجلس وزير الصناعة والتجارة بمتابعة الخطوات مع الشركاء في البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص واتحاد الغرف التجارية التركية وشركة (ارستم) التركية لتشغيل المناطق الصناعية ورفع تقرير بالنتائج المحققة بهذا الخصوص.

وأكد المجلس أن على وزير النفط والمعادن رفع تقرير تفصيلي إلى المجلس حول مصادر الطاقة المتوفرة في سهل تهامة وإمكانية تطوير وتحديث الدراسات السابقة وطرحها كفرص استثمارية واعدة في مجال الطاقة.

ووافق المجلس على مشروع الخطة الطارئة لمواجهة وباء الحميات بمحافظة الحديدة ، المقدمة من وزير الصحة العامة والسكان ووجه بسرعة البدء في تنفيذ الخطة .

وتهدف الخطة إلى القضاء على البؤر الوبائية بمختلف الحميات في المحافظة وفي المقدمة الملاريا التي تشكل السبب الرئيسي لانتشار الحميات بما في ذلك مرض حمى الضنك و(المكرفس) .

واستعرض التقرير التدخلات التي قامت بها الوزارة في الربع الرابع من العام المنصرم ومطلع الجاري ، موضحاً ان الوزارة قد باشرت بالزيارات الإشرافية والمتابعة الميدانية بالتنسيق مع السلطة المحلية بالمحافظة وتم اتخاذ عدد من الإجراءات العلاجية والاسعافية للحالات فضلا عن تكثيف أنشطة الترصد الوبائي للحالات وكذا أنشطة التوعية الصحية حول أمراض الحميات وطرق الوقاية منها .

وناقش المجلس العرض المقدم من وزير التعليم العالي والبحث العلمي بشأن تعديل المادة 106 من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات اليمنية رقم 32 لسنة 2007م، وأقر في ضوء مناقشته للموضوع تكليف اللجنة الوزارية السابقة برئاسة وزير الخدمة المدنية والتأمينات وعضوية وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير المالية مناقشة التعديل المقترح على أن تقدم اللجنة نتائج عملها إلى الاجتماع القادم للمجلس لاتخاذ القرار المناسب.

وأقر المجلس مذكرة وزير الثروة السمكية بشأن تحديد رسوم خدمات تسويق الأحياء المائية ومنتجاتها عند التصدير .

ويأتي هذا التحديد وفقا لما نص عليه القانون رقم 3 لسنة 2011م بشأن تعديل أحكام المادة رقم 40 من القانون رقم 2 لسنة 2006م بشأن تنظيم صيد واستغلال الأحياء المائية وحمايتها، حيث يعتبر هذا التحديد إجراء تنظيمياً لهذه الخدمات ولا يفرض أي رسوم أو زيادة على الرسوم المعمول بها.

وسيسهم هذا الإجراء في جعل مقدار الرسوم التي سيتم استيفاؤها عن كل شحنة تصدير للأحياء البحرية متوافقة مع متوسط مؤشرات الأسعار لكل نوع من أنواع هذه الأحياء ومع مقدار الكمية في ذلك النوع الذي يراد تصديره وحالة تلك الشحنة « طازجة مجمدة ،محضرة، مجففة» أو غير ذلك.